

باكستان تطوق خلافا مع السعودية مكلفا ماديا وضارًا دبلوماسيا

توصل إسلام آباد إلى قناعة بعدم قدرة أنقرة على تعويض العلاقة الحيوية مع الرياض



لا علامات واضحة على نجاح الزيارة

والتي ركزت بالأساس بحسب رئيس الوزراء "على المسائل العسكرية"، لكن مسؤولين كبارا بالجيش والحكومة قالوا إن الهدف من الزيارة هو تهدئة الموقف المتأزم الذي قد يلحق ضررا كبيرا بالاحتياطيات الأجنبية لباكستان التي تعاني من ضائقة مالية.

ولم يرشح الكثير عن الزيارة بما قيمته ثلاثة مليارات دولار وتسهيلات ائتمانية لشراء النفط بقيمة 3.2 مليار دولار لمساعدتها على تجاوز أزمة ميزان المدفوعات أواخر عام 2018.

وقال مسؤولون عسكريون وآخرون بوزارة لوكالة رويترز إن مطالبات باكستان بالرياض بدعمها في مواجهة الهند في ما يتعلق بكشمير دفعت السعودية لإيجاد إسلام آباد على رد مليار دولار قبل حلول موعد استحقاقها. كما قال المسؤولون إن السعودية تطالب أيضا بسداد مليار دولار أخرى من القرض ولم ترد على طلبات باكستانية بتعميد التسهيلات النفطية. ولم تعلق الحكومة السعودية على الأمر.

ولم تعقد منظمة التعاون الإسلامي التي تقودها السعودية سوى اجتماعات على مستويات منخفضة بشأن كشمير مما أثار خيبة أمل البعض ممن يرغبون في موقف أكثر صرامة.

وقال خان "بخصوص قضية كشمير، هناك رأي يقول إنه كان ينبغي على منظمة التعاون الإسلامي تقديم العون"، مستدركا "السعودية سياستها الخارجية الخاصة. وليس لنا أن نظن أنها ستفعل شيئا مجرد أننا نريده". ويقول محللون إن السعودية لا تريد المخاطرة بمصالحها التجارية في الهند من أجل دعم باكستان في مسألة إقليم كشمير.

لباكستان، إلا أن إسلام آباد بدأت تستشعر عدم نية الرياض تقديم المزيد، وذلك بسبب مراجعة تجربتها السعودية لسياستها في مجال تقديم الهبات والمساعدات.

ويرصد هؤلاء تراجع المملكة عن سخائها في تقديم مبالغ طائلة لعدة جهات خارجية وذلك في إطار عملية هادفة لكسب أكبر عدد ممكن من الأصدقاء والحلفاء، دولا وأحزابا وأفرادا، عبر المنطقة والعالم.

ويقولون إن السعودية لم تحقق دائما النتائج المرجوة من وراء تلك السياسة حتى أنها لم تضمن وقوف باكستان إلى جانبها في عدة قضايا مثل مواجهة الحوثيين في اليمن والصراع ضد إيران وتركيا حيث عرضت إسلام آباد نفسها وسيطا في بعض تلك الملفات بينما كانت الرياض تريدها حليفا ونصيرا صريحا.

السعودية لم تحقق دائما النتائج المرجوة من مساعدة باكستان التي التزمت الحياد في قضايا تحتاج فيها الرياض لحلفاء، لا لوسطاء

بل إن الرياض، بحسب المحللين، جنت في بعض الأحيان نتائج عكسية من وراء هباتها ومساعداتها، وهو ما ينطبق على الحالة اللبنانية، حيث لم تستطع الأموال السعودية تقوية آل الحريري إلى درجة يستطيعون معها سحب البساط من تحت أقدام حزب الله، بل إن المساعدات السعودية انتهت بشكل غير مباشر في خدمة مصلحة الحزب المحتمي بالدولة التي ساعدت السعودية لسنوات طويلة على تماسكها واستمرارها.

وقال رئيس الوزراء الباكستاني إنه لا توجد علاقات بين بلاده والسعودية، نائيا بنفسه عن انتقاد وجهه وزير خارجيته إلى المملكة هذا الشهر وأشار فيه إلى أنها لا تكثر بكشمير. وشدد في العلاقة بين باكستان والسعودية اللتين ارتبطتا دائما بعلاقات متميزة، إلا أن العديد من المحللين مالوا إلى اعتبارها مجرد وجهة لخلاف أعمق، مالي بالأساس.

ورغم أن السعودية قدمت خلال السنوات الماضية مساعدات مجزية لباكستان، إلا أن الرياض، إلى السعودية

تدّرع إسلام آباد بقضية كشمير في تبرير خلافها مع الرياض قد يكون مجرد وجهة لأسباب أعمق تتصل من جهة بسياسة باكستان القائمة على لعبة الحياد والتوازن بين المحاور أملا في نيل رضا السعودية وخصومها في آن، ومن جهة ثانية بتناقص الدعم المالي السعودي في إطار مراجعة سياسة تقديم الهبات والمساعدات التي لم تجن منها المملكة دائما ما تأمل فيه من مكاسب.

إنها انتهاكات لحقوق الإنسان تركتها في كشمير، إلى تهديد الدعم المالي السعودي لباكستان.

وكشمير مقسمة منذ عام 1947 بين الهند وباكستان اللتين تتنازعان السيادة عليها، وكانت السبب في نشوب حربين بين الدولتين. ومنذ العام الماضي تشهد المنطقة ذات الغالبية المسلمة نقمة متزايدة على الحكومة القومية الهندوسية، على خلفية إلغاء الحكم الذاتي في الإقليم ومنح حق شراء الأراضي الذي كان سابقا محصورا بأبناء كشمير، لعشرات الآف الأشخاص من خارجها. وقاتلت جماعات متطرفة منذ عقود مطالبة باستقلال المنطقة أو ضمها إلى باكستان، وخلف النزاع المستمر منذ 1989 عشرات الآف القتلى، معظمهم مدنيون.

وكان وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي قد دعا في وقت سابق من الشهر الحالي منظمة التعاون الإسلامي إلى عقد اجتماع على أعلى مستوى لبحث ملف كشمير.

وقال قرشي "إذا لم يتمكنوا من عقد الاجتماع ساكون ملزما بالطلب من رئيس الوزراء عمران خان الدعوة لاجتماع للدول الإسلامية التي لديها استعداد للوقوف معنا في قضية كشمير ودعم الكشميريين المقموعين"، وفق تصريحات أوردها الإعلام الباكستاني.

وأشارت التصريحات استياء لدى أوساط سعودية رأت فيها تهديدا غير مقبول بأن باكستان تحضر مؤتمر للدول الإسلامية خارج نطاق منظمة التعاون الإسلامي التي تمتلك فيها المملكة الكلمة العليا.

ورغم أن قضية كشمير مثلت السبب المباشر في حالة الفتور غير الاعتيادية في العلاقة بين باكستان والسعودية اللتين ارتبطتا دائما بعلاقات متميزة، إلا أن العديد من المحللين مالوا إلى اعتبارها مجرد وجهة لخلاف أعمق،

إسلام آباد - لقت القيادة الباكستانية بثقلها خلف جهود تطويق خلاف مع المملكة العربية السعودية، تعلم إسلام آباد أنه لن يكون من دون تبعات مادية لا تحتملها باكستان في مرحلتها الراهنة وما تعانسه خلالها من أزمة اقتصادية عميقة، فضلا عن التبعات الدبلوماسية والسياسية في وقت يخوض فيه البلد صراعا شرسا ضد عدوه اللدود؛ الهند، ما يجعله في أمس الحاجة إلى توسيع دائرة الأصدقاء والمناصرين له في صراعه ذلك.

وهوّن رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان من شأن الخلافات مع السعودية الحليفة لبلاده منذ مدة طويلة بعدما زار قائد الجيش الباكستاني الرياض في محاولة للتخفيف من حدة خلاف بشأن السياسات المتعلقة بإقليم كشمير المتنازع عليه.

وشرح أحد المصادر المطلعة على اللقاءات التي جمعت مؤخرا مسؤولين باكستانيين وأتراكا "أن ما كانت الحكومة الباكستانية تتطلع إليه هو توسط أنقرة لدى الدوحة لتمكين باكستان من تمويلات قطرية، لكن القيادة التركية ممثلة بالرئيس رجب طيب أردوغان قابلت المسعى الباكستاني بفتور نظرا لحاجة تركيا بحد ذاتها إلى مثل تلك التمويلات".

وأدى الخلاف، الناجم عن مطالبات باكستانية للسعودية باتباع نهج أكثر حزما مع الهند بسبب ما تقول إسلام آباد

ملاحح حكومة محاصصة بديلة عن حكومة الكفاءات المنشودة في اليمن

من أبرز وجوه التأزيم في الأحداث التي شهدتها العاصمة المؤقتة عدن ومحافظتها أبين وشبوة طوال الشهور الماضية. ولقّبت مصادر "العرب" إلى رفض معظم المكونات اليمنية إسناد أي من الوزارات الخدمية لها، في محاولة للهروب من مسؤولية انهيار قطاع الخدمات في المحافظات المحررة، بعد تشكيل الحكومة وتوظيف الفشل في بعض القطاعات الخدمية في الصراع السياسي والإعلامي الذي تشير المعطيات إلى عدم وجود نية حقيقية لدى كافة الأطراف اليمنية للتوقف عنه حتى بعد إعلان الحكومة.

وباتت الأوضاع الاجتماعية المتردية في المناطق اليمنية غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما في ذلك العاصمة المؤقتة عدن، وتردي الخدمات وانعدامها في أحياء كثيرة مثار غضب متصاعد للسكان، ومصدر نقمة متزايدة على مختلف الأطراف السياسية دون استثناء بما في ذلك الفرقاء المتصارعين تحت جبة الشرعية من إخوان مسلمين ومجلس انتقالي جنوبي رافع لراية تمثيل سكان الجنوب وقضاياهم.

وقد كشفت جائحة كورونا والسيول التي ضربت العديد من مدن اليمن ومناطقه، والإنقطاعات المتكررة للماء والكهرباء خلال الصائفة الحالية، حالة من غياب الدولة، ما يجعل سكان جنوب اليمن ينظرون بفتور لعملية تشكيل حكومة جديدة ويعتبرونها عملية ترضية وتقاسم للمغانم بين الفرقاء والخصوم.

ويشير مراقبون إلى وجود حزمة من التحديات التي ستواجه التحالف العربي بقيادة السعودية لتذليل الصعوبات التي تعترض تشكيل الحكومة وتسهيل جهودها في مواجهة الأعباء الاقتصادية والخدمية وإعادة بناء الجيش الوطني على أسس عسكرية، وتمكين القوات الأمنية من ممارسة عملها في المحافظات المحررة.

ويؤكد المراقبون أن التحالف العربي من خلال احتواء المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن مؤسسات الشرعية يكون قد قطع شوطا كبيرا في إصلاح الخلل الذي أعاق مشروع تحرير اليمن من الميليشيات الحوثية خلال الفترة الماضية، غير أن التحدي الأبرز في المرحلة القادمة سيتركز حول تحديد القوى التي تعمل من داخل الشرعية ذاتها لإزيك عملها وخدمة الأجنحة القطرية الإخوانية في اليمن التي استفادت من حالة الصراع داخل معسكر المناوئين للانقلاب الحوثي وأنشأت معسكرات لتجنيد الميليشيات في تعز وشبوة والمهرة بتمويل من الدوحة.

ويربط خبراء يمنيون نجاح التحالف العربي في تفكيك أدوات الصراع الذي عرقل خطط استكمال تحرير اليمن بتمكنه من عزل وتحديد التيار القطري داخل الحكومة اليمنية وفي مؤسسة الجيش وتجريم الميليشيات الممولة من قطر التي تختبي تحت ستار الشرعية وبدعم من بعض القيادات العسكرية، بالتزامن مع إطلاق خطة مقابلة لإعادة بناء مؤسسات الجيش والشرطة وتحريرها من الهيمنة الحزبية الأيديولوجية التي تنهت بانها السبب الرئيس في سقوط مناطق ومحافظات محررة مثل نهم والجوف.

عدن - يواصل رئيس الوزراء اليمني المكلف معين عبدالملك مشاوراته في العاصمة السعودية الرياض لتشكيل حكومة جديدة من 24 حقيبة مناصفة بين الشمال والجنوب وفقا لاتفاق الرياض الموقع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في نوفمبر الماضي. والتقى عبدالملك خلال الأيام الماضية بقيادة الأحزاب والمكونات المشاركة في الحكومة الجديدة، مثل حزب المؤتمر الشعبي العام والمجلس الانتقالي الجنوبي والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب الرشد السلفي، إضافة إلى مكونات جنوبية أخرى.

وأكدت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" أن اللقاءات تطرقت لقضايا عامة حول آلية تشكيل الحكومة القادمة التي يدفع رئيس الوزراء المكلف باتجاه تحويلها إلى حكومة كفاءات عبر اختيار شخصيات أكاديمية متخصصة لشغل الحقائق الوزارية، في الوقت الذي تشير التوقعات إلى أنها ستكون حكومة محاصصة حزبية وجاهوية بالنظر لحالة التجاذب والاصطفافات في المشهد السياسي اليمني.

جماعة الإخوان المسلمين الممثلة بحزب الإصلاح تخترق حزب المؤتمر الشعبي العام لتوظيفه كحصان طروادة للمزيد من اختراق الشرعية

وكشفت المصادر عن تعقيدات أولية راقت مشاورات رئيس الوزراء المكلف، في الانقسامات في عدد من المكونات، حيث فشل الاجتماع مع قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام نتيجة رفض بعض القيادات حضور بعض الشخصيات في الاجتماع التي قالوا إنها لا تنتمي إلى المؤتمر وإنما أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تنهت أطراف بمحاولة اختراق المؤتمر مستغلة حالة الصراع الداخلي بين أجنحته وتياراته التي تشعبت في أعقاب مقتل مؤسس الحزب. وفي المقابل حذر سياسيون يمنيون من مساع إخوانية لتزييف تمثيل مكونات أخرى والدفن بقيادات محسوبة على الإخوان للمشاركة في الحكومة القادمة كممثلين لتيارات وقوى أخرى مثل السلفيين والحراك الجنوبي والمقاومة الجنوبية التي حضر اجتماعاتها مع رئيس الوزراء بعض الشخصيات المحسوبة على جماعة الإخوان.

وتوقعت مصادر مطلعة لـ"العرب" أن تستغرق المشاورات حول تشكيل الحكومة التي كان مخصصا لها شهر بحسب البرنامج الزمني لآلية تسريع تنفيذ اتفاق الرياض، وقتا أطول بالنظر لتعقيدات الملف العسكري والأمني، واستمرار المواجهات في محافظة أبين، إلى جانب التعقيدات السياسية حول حصة كل مكون من الحقائق الوزارية ومن ثم الخلافات حول الأسماء التي ستنتوي هذه الحقائق، في ظل معلومات عن تمسك الرئاسة اليمنية باستمرار بعض الوزراء في مناصبهم ممن يعتبرهم المجلس الانتقالي الجنوبي



«معين» للشعب أم «عبد» للأحزاب